عام

الدولة-الأمة
بين تحديات العولمة والاعتراف بحقوق الأقليات

مصطفى بن تمسّك

باحث تونسي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

المقدمـــة

في سياق الصراع الشامل الذي خاضه الفكر الحداثي الغربي، لأجل التحرّر من سلطان الميتافيزيقا، وكشف مواطن تخفّيها وتجلّيها، وبعد عقلنة الطبيعة وإعادة تعريف قدرات الإنسان، تأتي العقلانية الحداثية إلى مجال التدبير العملي، وتقتحم المجتمع لتفكّر فيه وتحرّره من سلطة الميثوس.

ولمّا كانت الدولة هي القلب النابض لكل مجتمع، فالسجال حولها حدّد مصير الحداثة السياسية برمتها. تعلق سؤال الدولة بإعادة التفكير في ماهيتها وشرعيتها، وفي علاقتها تحديداً بالسلطة اللاهوتية. وانتهى الإجماع الحداثي حول صياغة عقد اجتماعي- سياسي جديد، يجعل من الدولة، أولاً، جهازاً دنيوياً خالصاً، وثانياً، جهازاً محايداً يستمدّ قوّته من القوانين التعاقدية والمؤسسات، ويعامل الجميع على أساس قيم المواطنة الدستورية، دون النظر إلى انتماءاتهم الطبقية والعرقية والدينية.

انتهجت الدولة التعاقدية سياسات الوفاق والحيادية والقانونية، وسعت في لحظة أولى إلى مركزة السلطة في المؤسسات البيروقراطية، وفي لحظة ثانية إلى تشكيل وحدة هلامية- مجرّدة على أساس دستوري ومواطني. وفي لحظة ثالثة، إلى إسناد الشرعية القانونية للمساواة بمشروعية متخيلة استمدتها من فكرة الأمّة، بوصفها جماع التاريخ واللغة والمحن المشتركة التي شكلت كيان الشعب وهويته الوطنية.

حققت الدولة العقلانية الحديثة من خلال اختراعها لمفهوم الأمة[1] واستثمارها له أهدافاً كثيرة بضربة واحدة:

- **سياسياً:** السيطرة على الاختلافات الاجتماعية والثقافية والعرقية تحت مسميات ومبررات السيادة المطلقة غير القابلة للقسمة (بودان/ ميكافيلي/ هوبز)، والمحافظة على الوحدة الوطنية ضد الأعداء الخارجيين.

- **اقتصادياً واجتماعياً:** تحقيق الامتثاليّة الاقتصادية والسياسية بين جميع الطبقات، في مسعى لنزع فتيل الصراع الطبقي، وإغراق المجتمع برمّته في حمّى الإنتاج والاستهلاك.

- **استراتيجياً:** التوظيف الإيديولوجي للحسّ القومي ومفهوم السيادة الوطنية للهيمنة على بقية القوميات، وانتهاك السيادات الأخرى باسم التحضر والتنوير.

[1]- Gellner, Ernest, ***Though and Change***. London: Weidenfeld and Nicolson., 1964, p. 169

استثمرت الدولة الحديثة إيديولوجيا الأمّة لأغراض تعبوية وهووية واستعمارية، وهو ما أدّى إلى اندلاع الحروب القومية بين الأمم في حربين عالميتين كارثيتين.

تميزت المرحلة ما بعد الكولونيالية، باستصدار حزمة من المواثيق الدولية نصّت على الحقوق الكونية المتساوية بين الأفراد وحق الشعوب في تقرير مصيرها[2]. الأمر الذي سيجبر الدولة القومية الاستعمارية على مراجعة تشريعاتها وقوانينها بشكل يعترف بتنوع نسيجها المواطني والمجتمعي. وليس هذا وحسب، ستجد الدولة-الأمة نفسها، وهي في أوج مراجعة أسسها، مجبرة على التكيّف مع الحراك الجيو- سياسي المتسارع الذي شهده العالم مطلع تسعينات القرن الماضي عقب الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بإدارة العالم. وبهذا أضحت سيادة الدولة الأمّة مهدّدة من الجهتين: الأولى متأتية من العولمة التي تخترق حدودها المادية والرمزية، أمّا الثانية فتصدر عن الحركات المهمشة والأعراق المنكوبة. تطالب هذه الأطياف بالاعتراف بنكبتها وبالحقوق الثقافية والعرقية المتساوية.

إزاء مفعولات الاختراق العولمي والاحتجاج الهووي، تفقد الدولة الأمة شيئاً فشيئاً مبررات وجودها وسيادتها الوطنية، وهو ما يضعنا أمام اختيارين أو بديلين:

* أولاً، الخيار الذي يقترحه **يورغن هابرماس**، ويتمثل في الاستعداد للدخول في مرحلة **ما بعد الدولة الأمة**[3]، أو حتمية اندماج الدول الأوروبية في اتحادية قاريّة أو فيدرالية تعترف بالتنوع الثقافي المكبوت وحقوق الأقليات القومية (نموذج الاتحاد الأوروبي واتحاد جنوب شرق آسيا والاتحاد الإفريقي)

* ثانياً، الخيار الذي يقترحه **ويل كمليكا**، ويتمثل في نموذج الدولة الليبرالية-الفيدرالية المتعددة الثقافات والأعراق (النموذج البلجيكي والسويسري والكندي والأمريكي). يعترف هذا النموذج بحقوق أقليات أرض الوطن من السكان الأصليين إلى الأقليات القومية، إلى الجماعات الخصوصية (الحركات النسوية والمثلية) انتهاء بحقوق الجماعات المهاجرة.

وفي كلتا الحالتين، يتوجّب على الدولة القومية أن تتخلى قيمياً وثقافياً عن انغلاقها القطري والطائفي، لأنّ ذلك هو شرط انفتاحها اقتصادياً على الاقتصاديات العالمية المفتوحة. وكأن الانفتاح الثقافي والرمزي، هو

[2]- * **ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945**، المادة الأولى، الفقرة الثانية وتنص على حق الشعوب في تقرير المصير، "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقرير مصيرها". انظر أيضاً المادة 55

* **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966. الفقرة الأولى**: "لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها الحق في أن تقرر بحرية كيانها السياسي، وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

[3]- Jürgen, Habermas, *Après l'Etat- nation, une nouvelle constellation politique*, Paris, fayard, 2000

المدخل الرئيس للانفتاح الاقتصادي والسياسي. وهكذا فعندما ترفع الدولة القومية وصايتها الهووية عن الشعب، وتنهي سيطرتها الرقابية عليه، وتحرر أطيافه ومكوناته، تتحقق الديمقراطية الاجتماعية-القاعدية، وعندها يتهيأ السوق لأن يكون حراً ومتحرراً بدوره من رقابة الدولة وحمايتها.

وبهذا نفهم العلاقة العضوية بين التحرر الثقافي - ضمن مشروع ما بات يُعرف **بالتعددية الثقافية الليبرالية** كما يسميها ويل كمليكا - والتحرر الاقتصادي والمالي الذي تبشر به الليبرالية الجديدة نهاية القرن العشرين. أضحى التحرر الثقافوي والهووي المكمل الرئيس للتحرر الاقتصادي المطلق. ونحن نعتبر أنّ هذا التحرر المزدوج والمتوازي هو أحد العناوين البارزة للطور العولمي.

فهل نسير بالفعل اليوم نحو بلورة نموذج جديد من الدول يمكن توصيفه، يراعي حقوق الأقليات من جهة، ومقتضيات العولمة الاقتصادية؟ وهل تتخلى الدول عن جزء من قرارها السيادي لفائدة اتحاديات وتجمعات مالية وعسكرية وإقليمية (نموذج الاتحاد الأوروبي/حلف الناتو/ الاتحاد الإفريقي/اتحاد دول الخليج العربي)، في مقابل حماية خصوصياتها من التلاشي. وبعبارة أخرى: هل تكتل الدول في اتحادات إقليمية ومالية اقتضته الضغوطات الكونية أم الحراك الداخلي أم الاثنان معاً؟

الدولة–الأمة في الطور الكولونيالي: ازدواجية المعنى والمبنى

الدولة-الأمة هي بالتعريف دولة الأغلبية التي تستخدم إمكانات الدولة المادية والرمزية لبسط هويتها ولغتها وأساطيرها وديانتها على بقية الأقليات. وبهذا تحلّ القومية الغالبة محلّ الدولة، أو قل إنها تغدو الناطقة الإيديولوجية باسمها وباسم عموم الشعب. وتتعامل الدولة-القومية مع الأقليات الداخلية (السكان الأصليين والأقليات القومية/ والمهاجرين) إمّا بالدمج القسري أوالإقصاء. ولتكريس مثال الاصطفاء القومي وديمومته، تعمد القومية المتحكمة والناطقة باسم الدولة والشعب إلى تعزيز لغة القومية الغالبة[4] والاحتفال بأساطيرها ونشر آدابها وأنظمة تعليمها ووسائل إعلامها، فتصبغ كل ما هو مشترك بطابعها القومي والعرقي، وكأنه النموذج الذي يعبّر عن روح الشعب، وكأنّ هذا الشعب أمّة متجانسة الأعراق والثقافات والديانات[5]. بالنسبة إلى **بنديكت اندرسون**، الأمّة هي تجريد لكيان سياسي **متخيل**[6]، تهدف إلى ربط الصلة بين الجماعة الثقافية والدولة.

[4]- اللغة القومية جرى تصنيعها وتعليبها في معامل رأسمالية الطبع. اختراع المطبعة، هو الذي ساهم في نشر وتعميم اللغة الرسمية أو لغة الأغلبية الحاكمة. لكن رغم ذلك، ما يزال قطاع من الفرنسيين والإيطاليين والإسبانيين والبرتغاليين يتكلمون إلى اليوم لهجات محلية مشتقة من اللاتينية. وذلك أيضاً شأن الشعوب التي كانت ناطقة بلهجات مشتقة من الجرمانية أو الأنغلو - سكسونية. انظر:
Thierry, Wolton, *La Fin des Nations*, Plon, Paris, 2002

[5]- إحدى العلامات الأكثر بلاغة والدالة على مخيال الأمة المشترك هو ضريح الجندي المجهول حسب أندرسون. إنه يشير إلى الخاصية الشمولية المجردة للأمّة. ومع خلو هذه الأضرحة من أيّة بقايا متعارف عليها أو روح خالدة فإنها فيما عدا ذلك مشبعة بمعان قومية على نحو روحي.

وهو ما يذهب إليه أيضاً **أرنست غلنر**، بأكثر حدّة: "الأمة **أسطورة** صنعها خيال البشر، وهي ليست معطى إلهياً، وليست منطبعة في الأشياء(....). ما يوجد بالفعل هي ثقافات مركبة ومنصهرة ومتشابكة بعضها ببعض".[7] يتضايف الشعوري والسياسي في مفهوم الأمة، وتتقاطع الولاءات الوجدانية والعاطفية بالولاءات العقلانية.

وعلى منوال غلنر وأندرسون، يؤكد أبو خلدون ساطع الحصري وهمية فكرة الأمّة وأسطوريتها بقوله: "يظن الناس عادة أنّ كل أمّة من الأمم تنحدر من أصل واحد، ويزعمون أنّ جميع أفراد الأمّة الواحدة يكونون بمثابة الأشقاء الذين ينحدرون من صلب أب واحد. غير أنّ هذا الظن لا يستند إلى أساس صحيح، لأنّ جميع الأبحاث العلمية المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات علم الإنسان لا تترك مجالاً للشك في أنّه لا توجد على وجه البسيطة أمّة تنحدر من أصل واحد حقيقة. ونستطيع أن نقول بكل حزم وتأكيد إنّ وحدة الأصل والدم في أيّة أمّة من الأمم إنما هي من **الأوهام** التي استولت على العقول والأذهان من غير أن تستند إلى برهان".[8]

إنّ ما يبرّر عزم الدولة-الأمّة الأوروبية على اصطناع كيان الشعب المتجانس[9]، "وتطهير التراب القومي وإغلاق الفضاءات القومية ضد أولئك الذين يصبحون على هذا النحو الأجسام الأجنبية داخل الحدود"[10]، هي إيديولوجيا التمييز العنصري والعرقي التي ستسوّغ الحملات الاستعمارية للدولة-الأمّة. فهذه الدولة-الأمّة كانت بحاجة ماسّة إلى تبريرات أنثروبولوجية ومغالطات إتنية تخدع بها شعوبها أولاً، ثم عندما تنطلي هذه المغالطات وتستبدّ بأفئدة الشعوب، تمضي الدولة-الأمّة البرجوازية نحو سياسات الضمّ والتوسع والاستعمار باسم التفوق الطبيعي والتقدم العلمي، وتحت مسميات إنسانوية مخادعة على غرار: التنوير والحماية والتحديث ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان من منظور الغربيين. وبالمحصلة "سيلان كبير للدماء، وإبادة ثقافات بأكملها جراء بربرية وفظاظة التوسع الأوروبي وأيضاً الأمريكي والسوفييتي والياباني على بقية العالم".[11]

Anderson, Benedict, ***Imagined Communities: Reflections on the origins and Spread of Nationalism***, 2nd ed. London verso, 1991, p. 9

[6]- Anderson, Benedict, ***Imagined Communities: Reflections on the origins and Spread of Nationalism***, op.cit, p.6

[7]- Ernst Gellner, ***Nation et nationalisme,*** Payot, Paris, 1989, p. 76

[8]- أبو خلدون ساطع الحصري، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، 1985، ص 20

[9]- **في خطابه الموجه إلى الأمة عام 1793 لتعبئة ثلاثمائة ألف مواطن في مواجهة التحالف الأوروبي الملكي المعادي للثورة، قال روبسبير: إن أعداءنا يشنون حرب جيش، وأنتم تشنون حرب شعب.**

[10]- Poulantzas, Nicos, ***L'état, le pouvoir, le socialisme***, Paris, PUF, 1978, p. 118

[11]- Michael Hardt, Antonio Negri, ***Empire***, Traduit de l'américain par Denis-Armand Canal, Exils, 2000, pp. 154-155

الدولة-الأمة في الطور ما بعد-الكولونيالي: سياسات الهوية والاعتراف

بعد فشل تجربة الاستعمار المباشر، وانكشاف الوجه الدموي والإمبريالي للدولة الأمّة في الحربين الكونيتين، اضطر المحور الغربي إلى مراجعة استراتيجياته نحو إقرار سياسات غير مسبوقة من الاعتراف تجاه الشعوب التي استعمرها وأيضاً تجاه الأقليات القومية المطالبة بالحكم الذاتي. وبالإمكان أن نرسمها على المحاور التالية:

*** محور أممي**

ويتمثل في استصدار ميثاق الأمم المتحدة 1945 الداعي إلى إقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها. ثم تلاه **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 الفقرة الأولى**: "لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير، ولها الحق في أن تقرّر بحرية كيانها السياسي، وأن تواصل بحريّة نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

*** محور قاري**

ويتعلق أولاً، بإقرار **سياسات الهويّة** في العالم الأنغلوسكسوني (أمريكا وكندا) سنة 1967 بشيكاغو National Conference for New Politics. وفي هذا المؤتمر هيمن اليسار الأمريكي على أشغاله بزعامة "القوة السوداء" Black Power وعلى رأسها مارتن لوثر كنغ. استطاع هذا التيار أن يفرض على أجندة المؤتمر قضايا "التعددية الثقافية"[12] وديون ما سمي بـ"النكبنة" "Victimisation"[13] في حق الشعوب والأمم والأعراق الأصلية المضطهدة.

ـ **ثانياً**، التدفق الكبير للمهاجرين إلى دول المتروبول. وهو ما دفع الدولة الأمّة والمجتمع الدولي إلى تصنيف جماعات الهجرة كأقلية ثقافية متميزة لها استحقاقات قانونية وسياسية واقتصادية لا تقل أهمية عن أقليات أرض الوطن. يقول ويل كمليكا في هذا السياق: "شهدنا في الأربعين سنة الأخيرة ثورة حقيقية في جميع أنحاء العالم في العلاقات بين الدول والأقليات، فلقد بدأت تختفي النماذج القديمة للدولة القومية ذات النسيج المتماثل والمنسجم. كما زالت النزاعات حولها وراحت تحلّ محلها نماذج من التعددية الثقافية للدولة والمواطنة. وقد انعكس ذلك في التبني واسع الانتشار للتكيف الثقافي والديني عند الجماعات المهاجرة، وقبول حق استقلال

[12]- Micheal Walzer, *Traité sur la tolérance*, op. cit., p.139

[13]- Tzvetan Todorov, « Du culte de la différence à la sacralisation de la victime », op.cit,. p. 96

الأراضي واللغة للأقليات القومية والاعتراف بمطالب البلاد وحقها في الحكم الذاتي بالنسبة إلى الشعوب الأصلية".[14]

*** محور جيو-استراتيجي**

ويتمثل في الحدث التاريخي الجلل الذي سيغير معالم الدولة الأمة جذرياً، ألا وهو سقوط جدار برلين الرمزي، كتعبير عن انهيار الهيمنة السوفيتية، وتحرر بلدان أوروبا الشرقية بداية تسعينات القرن الماضي. وقد رافق كل ذلك اندلاع الصراعات العرقية على مناطق النفوذ بين الأقليات في البلقان والقوقاز.

واستبدلت المرحلة الشيوعية بمرحلة الحروب العرقية. "وكانت هناك مخاوف من أن ينتشر الصراع العرقي العنيف من يوغوسلافيا إلى وسط أوروبا لا سيما رومانيا وسلوفاكيا ثم إلى البلطيق ووسط آسيا، مبتلعاً عالم ما بعد الشيوعية بأسره. وبعد تدهور الأوضاع في الصومال والسودان والإبادة الجماعية في رواندا، اتضح أنّ المشكلة لم تكن مقتصرة على أوروبا في مرحلة ما بعد الشيوعية، لكنها بالأحرى أثرت في كثير من بلدان العالم النامي".[15] وهكذا "قفزت مشكلة الأقليات القومية إلى قمة الأجندة السياسية في العام 1989-1990 في كل من أوروبا والأمم المتحدة، حيث حلّ النزاع العرقي بين الدول محلّ تنافس القوى العظمى كتهديد أساسي للسلام والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان. وقد قامت الأمم المتحدة كرد فعل على ذلك، بجهود مكثفة للتعرف على أفضل الممارسات وتعميمها. ففي العام 1990 على سبيل المثال **شرع معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية** في إعداد مشروع حول **"النزاع العرقي والتنمية"**، ثم تبعه مشروع آخر عام 1993 عن التعددية العرقية والسياسية العامة وإنشاء **"مبادرة حل الصراع والعرقية"** في **جامعة الأمم المتحدة"**.[16] وجاء في **الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي** الذي أصدرته **اليونسكو** سنة **2001** ما يلي: "الدفاع عن التنوع الثقافي هو أمر أخلاقي لازم ولا ينفصل عن الكرامة الإنسانية، وهو يتضمن التزاماً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما الحقوق التي تخص الأقليات والسكان الأصليين والحقوق الثقافية هي جزء متكامل مع حقوق الإنسان، التي هي عامة وشاملة ولا يمكن أن تنقسم، وذات اعتماد متبادل".

كما جاء في بيان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سنة 1999 ما يلي:

---

[14]- ويل كمليكا، **أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، الجزء الأول، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة عالم المعرفة، عدد 378، يوليو 2011، الكويت، ص 17

[15]- نفسه، ص 69

[16]- سلسلة عالم المعرفة، عدد378، يوليو 2011، الكويت، ص 100

"المشاركة الفعّالة للأقليات القومية في الحياة العامة عامل جوهري للسلام والديمقراطية في المجتمع. إنّ التجربة في أوروبا وفي كل مكان آخر قد بينت أن الحكومات غالباً ما تحتاج الى إرساء تنظيمات محددة للأقليات القومية لكي تساند هذه المشاركة".[17]

أضحت فكرة الدولة المركزية والمتجانسة رجعية وماضوية، فالبلدان التي واصلت إنكار وجود الأقليات، ولم تشأ تغيير نمط حكمها وهيئة دولتها بشكل يتلاءم ومطالب الهويات الداخلية، على غرار فرنسا واليونان وتركيا واليابان، "توصف بأنها رجعية، عاجزة عن التعرف على تعقيدات العالم الحديث وتعدديته المتأصلة والتعامل معه"[18]. وفي المقابل بات ينظر إلى الدول التي اعترفت وتكيفت مع حقوق الهويات الداخلية، بأنها متطابقة مع المنظور التحرري ما بعد الحداثي.

الدولة-الأمة في الطور العولمي: نهاية السيادة الوطنية

في مقاربته لمستقبل الدولة-الأمة ضمن كتابه: **الاندماج الجمهوري**[19]، يتساءل هابرماس عن قدرة الدولة-الأمة اليوم على تحقيق اندماج الفرديات والجماعات والأطياف الجديدة المنحدرة من روافد متباينة داخل النسيج الديمقراطي، لاسيّما في ظل الاختراقات الفوق-وطنية المتأتية من الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك العالمية. تقوم أطروحة هابرماس على ما يلي: لا تستطيع الدولة-الأمة القيام بدورها الاندماجي طالما ظلت

---

[17]- منذ اندلاع الصراعات العرقية في البلقان والقوقاز عقب انحلال القطب الشيوعي مطلع التسعينات من القرن الماضي، أصدرت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حزمة غير مسبوقة من المواثيق والمعاهدات الداعية الى الاعتراف بحقوق الهويات والأقليات داخل وخارج حدود الدول ذات السيادة. ومن أبرزها نذكر:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية حول حقوق السكان الأصليين 1989 (الاتفاقية رقم 169) تبني معايير جديدة تزيل التوجه الاستيعابي وتقرّ بحقوق الأرض واللغة والقانون القائم على العرف. ثم مسودة حقوق السكان الأصليين 1993 وتذهب إلى حد منح الحق للسكان الأصليين في تقرير المصير داخلياً، وليس الانفصال عن الدولة.

- إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية او عرقية أو دينية أو لغوية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 135/45 المؤرخ في 1992/12/18

- ميثاق الأمم المتحدة الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1996. الفصل 27: "في تلك الدول التي توجد بها أقليات عرقية او دينية أو لغوية، فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الأقليات يجب ألا يحرموا من حق التمتع بثقافتهم الخاصة، والإفصاح عن ديانتهم وممارسة طقوسها، واستخدام لغتهم الخاصة، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم".

- الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان. وثيقة إضافية لحقوق الأقليات 1993

- إعلان كوبنهاغن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا 1999

وقد تجرأ وذهب إلى حد إقرار الحكم الذاتي الإقليمي. تقول المادة 36 من الإعلان "لقد لاحظت الدول المشاركة الجهود المبذولة من أجل حماية وابتكار ظروف تنمية الهوية العرقية والثقافية واللغوية والدينية لأقليات قومية معينة عن طريق تأسيس إدارات محلية مناسبة أو مستقلة كوسيلة من الوسائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف، تستجيب للظروف الإقليمية والتاريخية لتلك الأقليات وفقاً لسياسات الدولة المعنية".

[18]- نفسه، ص 62

[19]- Jürgen Habermas, « l'Etat-nation a-t-il un avenir ? » *in* ***L'intégration républicaine***(1996), trad. de l'allemand par R. Rochlitz, Paris, Fayard, 1998

محافظة على ازدواجية بنيتها. هذه الازدواجية التي كانت فيما مضى مصدر قوتها[20]. يقول هابرماس: "تشهد الدول - الأمة اليوم تحدياً مزدوجاً، من الداخل وهو متأتٍ من انفجار التعدد الثقافي، ومن الخارج وهو متأتٍ من ضغوطات العولمة عليها"[21]. فالتعددية الثقافية تضغط على الدولة -الأمة للاعتراف بمظالمها تجاه الأعراق والجماعات التي قمعتها. وتطالب إمّا بإدماجها داخل النسيج الجمعياتي المواطني أو الانفصال الثقافي والحقوقي عن المجتمع العنصري.

أمّا العولمة فتضغط على الدول لإزالة حدودها الاقتصادية والثقافية، وتخترق بشكل افتراضي المجالات التي كانت بالأمس تحت سيادة الدولة-الأمة تحت مسمّيات عدة تتلخص في الواقع الافتراضي. الشيء الذي بات يهدّد فعلياً سيادة الدولة-الأمة ويضعف دورها الرقابي، ولاسيّما في مستوى حركية الأسواق وسيلان الرساميل في الشبكة العالمية. يتمثل الحلّ في نظر هابرماس في استشراف المرحلة القادمة أو مرحلة **ما بعد الدولة-الأمة**. يفترض المشهد الجديد تشكيل مواطنة جديدة يسميها: المواطنة الدستورية. هذا التوصيف هو الذي سينقلنا في الألفية الجديدة من أمّة الشعب إلى أمّة المواطنين الأحرار كما بشّر بذلك أرنست رينان.[22]

* تبدو العولمة **حتمية تاريخية مزدوجة: كونية وأمريكية**. تبرز الحتمية الكونية التاريخية في العناوين التالية:

* أولا، التطور المتسارع الذي عرفه العالم على المستوى الجيو-سياسي: نهاية الحرب الباردة، وانهيار الشيوعية، ثم إعلان النظام العالمي الجديد. وبالتوازي انتقال الرأسمالية إلى مرحلة ما بعد التصنيع، وإلى مجتمع المعرفة المعلوماتية، والاقتصاد اللامادي.

سيترتب عن مجمل هذه التطورات، تقارب غير مسبوق للشعوب بفضل الثورة الاتصالية والمعلوماتية، وسيتولد عن هذا التقارب ظهور مشتركات كونية جديدة، حقوقية واقتصادية وبيئيّة وأمنية.

1.الأزمة البيئيّة العالمية: وهي تتجاوز حدود الدول وحدود الأرض ذاتها، وتتعلق بالفضاء المفتوح وبالمخاطر المحدقة بالأرض. وعلى سبيل المثال فالتلوث والانحباس الحراري والتهديد المحدق بالأرض من

[20]- Ibid, p.107

[21]- Ibid, p. 107

[22]- Ernest Renan, ***Qu'est-ce qu' une nation?*** et autres essais, textes choisis, annotés et présentés par Joël Roman, Paris, Presses Pocket, 1992, p. 127

جراء النيازك الخارجية وتناقص المياه....إلخ تفرض على جميع الدول الانخراط في عولمة بيئيّة لا مجال فيها للمزايدات أو الإيديولوجيات.

2.التضامن العالمي العفوي بين الشعوب عبر الشبكة العنكبوتية، وهو تضامن افتراضي يتمّ خارج رقابة الدولة-الأمة بين جماعات متعددة الجنسيات تجمعها هواجس عالمية مشتركة. وعلى سبيل المثال الحركات المناهضة للعولمة.

3.عولمة الحقوق والحريات من خلال الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الموقّعة من أغلب شعوب العالم.

4.تدفق الرساميل بين دول العالم بلا قيود أو شروط وفق ما تنصّ عليه اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، ومن ثمة تشكل سوقاً عالمية مشتركة، لم يعد للدولة الأمة فيها دور يذكر سوى تيسير هذا السيلان نفسه وحماية الاقتصاد العالمي ومنشآته.

* أمّا **الحتمية التاريخية الأمريكية** أو الخصوصية، فتتجلى فيما بات يعرف بالأمركة[23] L'Américanisation أي تعميم نموذج الحياة الأمريكية الاقتصادي والسياسي والثقافي على العالم. تتجسد الأمركة عبر عمليات ثلاث:

- انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لجميع الناس.

- تذويب الحدود بين الدول.

- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.[24]

تعمل الأمركة وفق **استراتيجية الاختراق** بواسطة الصورة السمعية والبصرية "التي تسعى إلى تسطيح الوعي، وإلى جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري مثير للإدراك،

[23]- نفسه، ص 300

[24]- السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، عدد 228، فبراير 1998، ص 7

*كان ماركس وانجلز قبل 150 عاماً محقين عندما تفطنا إلى النزعة التجانسية التي تميز التوسع البرجوازي في العالم. يقول المؤلفان في البيان الشيوعي 1848: "البرجوازية "تقود قسراً جميع الأمم، تحت طائلة الهلاك إلى تبني نمط الإنتاج البرجوازي، وترغمها، مهما أبت، على إدخال الحضارة إليها، أو قل ترغمها على أن تصبح بورجوازية. وباختصار فهي تخلق عالماً على صورتها"

* K. Marx, F. Engels, ***Manifeste du Parti communiste***, Paris, Livre de Poche, 1973, pp. 10-11

مستفز للانفعال وحاجب للعقل"[25]. "ثقافة الاختراق" هي البديل الذي تقدّمه الأمركة عن الصراع الإيديولوجي الكلاسيكي. تقوم إيديولوجيا الاختراق العولمي على هذا التدفق المعلوماتي- السمعي- البصري. استبدلت الصورة المتدفقة بدون انقطاع كل أشكال التأثير التقليدي كالخطابة والبرهنة والنقاشات العمومية[26]. وبهذا نتحول من الإيدولوجيا الإكراهية والنسقية إلى **الفيديولوجيا** المرنة والناعمة.

وإذن تتناقص قدرات الدول تدريجياً وبدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام قلصت الحدود الجغرافية، كما أنّ توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية قلص أيضاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية. يقول محمد عابد الجابري: "العولمة عالم من دون دولة، من دون أمة، من دون وطن. إنّه عالم المؤسسات والشبكات العالمية(....) العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات(....) العولمة تقوم على الخوصصة، أي نزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه".[27]

الخاتمــة

لا شكّ في أنّ التحولات التي شهدتها الحداثة السياسية بعد الثورة المعلوماتية، وانخراط فضاءات التواصل الافتراضية في إعادة تشكيل الفضاء العمومي للمناقشة، وما رافق ذلك من تحرّر الجماعات المقموعة هوياً وأخلاقياً، كان له تداعيات مباشرة على مفهوم الدولة الأبوية للعصر الصناعي. لقد فرضت الثورة السيبرنطقية على المجتمع وعلى الدولة إعادة النظر في صلتهما، بحيث يتخلى المجتمع عن دوره الزبائني والبرغماتي إزاء الدولة، وبالمثل تتخلى الدولة عن طابعها الاستيعابي والشمولي والوصائي، الذي يجعل المجتمع محكوماً- خاضعاً والدولة حاكماً متعالياً. بات الأمر يتعلق حينئذ بالتوافق حول براديغم بديل **للحوكمة** يكون فيه المجتمع بمختلف أطيافه شريكاً فاعلاً ومتقدماً في الحكم والقرار. والهدف هو تقليص احتكار الحكومات المركزية لنظام السلطة، ليس فقط مع مكونات مجتمعاتها الداخلية، بل مع المنظمات غير الحكومية والشركات الدولية والبنوك

[25]- محمّد عابد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي**، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: **العرب والعولمة**، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، بيروت، 2000، ص 301

[26]- B. Barber, *Jihad versus Mc World*, p. 148

[27]- محمد عابد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي**، ص ص 302-303

الإقليمية والعالمية أيضاً. فهذه الأطراف الداخلية والخارجية مجبرة اليوم على التقارب والتوافق، لأنّ مصالحها باتت متشابكة، ولأنّ المشتركات الكونية على غرار قضايا البيئة والإرهاب والجريمة الدولية والأزمة المالية، لم تعد مسائل قومية أو إقليمية، بل كونية ومتعولمة أكثر من أي وقت مضى.

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com